الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد درارية ادرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التغيير السياسي من منظور الحركات الاسلامية قراءة في مبادرة التوافق الوطني لحركة مجتمع السلم

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر علوم سياسية وتنظيمات ادارية

من اعداد الطالبان :تحت اشراف:

- عبد القادر لمعلم أ.جعفري عبد الله
- عبد العزيز حريزي

اعضاء لجنة المناقشة:

د. زبيري رمضان	رئيسا
أ.جعفري عبد الله	مشرفا ومقررا
أ.هداج حمزه	عضوا مناقشأ

السنة الجامعية 2020/2019

اهـــــــداء

الى روحي والدي الغالي رحمة الله عليه

الى معلمتي الاولى في الحياة والدتي اطال الله في عمرها

الى سندي في الحياة وام اطفلي زوجتي الكريمة

الى ابنائي الاعزاء لقمان تقي الدين ،ساره ،ماريا

الى جميع اخوتي

الى جميع من دعمني ووقف بجانبي من اصدقاء واساتذة وزملاء

اهدي لكم هذا العمل .

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي الى والديا الكريمين اطال الله عمرهما و رزقني الله برهما

والى اخي واخواتي الذين كانوا نعم السند في الحياة

الى الاصدقاء الاعزاء جميعا

والى كل من ساعدني في اعداد هذا العمل من قريب او بعيد

عبد العزيز حريزي

تشكرات

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ جعفري عبد الله الذي نكن له كل التقدير والاحترام والذي ساندنا ووجهنا ولم يبخل علينا في اخراج هذا العمل .

كما نتقدم بتشكراتنا لأساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة ادرار جميعا على ما قدموه لنا خلال مرحلة الدراسة.

كما لا يفوتنا ان نشكر عضو اللجنة المركزية لحركة مجتمع السلمابليله عفيف على ما منحنا من معلومات ومادة اعلامية لإثراء هذا الموضوع.

الخطة

مقدمة

الفصل الاول: التغيير السياسي والحركات الاسلامية

المبحث الاول : التغيير السياسي

المطلب الاول :مفهوم التغيير السياسي

المطلب الثاني :أسباب التغير السياسي

المطلب الثالث :أساليب التغيير السياسي

المبحث الثاني : الحركات الإسلامية

المطلبالأول : مفهوم وخصائصالحركاتالإسلامية

المطلب الثاني : نشأة الحركات الإسلامية

المطلب الثالث :نماذج عن التغير السياسي لدى الحركات الإسلامية

الفصل الثاني :التغير السياسي من منظور حركة مجتمع السلم

المبحث الأول :حركة مجتمع السلم

المطلب الأول: تعريف حركة مجتمع السلم

المطلب الثاني: نشأة حركة مجتمع السلم

المطلب الثالث : تجارب سابقة لإحداث التغير من منظور الحركة

المبحث الثاني :قراءة في مبادرة التوافق الوطني لحركة مجتمع السلم

المطلب الأول : أسباب مبادرة التوافق الوطني

المطلب الثاني : الجانب السياسي في مبادرة الوفاق الوطني

المطلب الثالث :تقيم مبادرة الوفاق الوطني

خاتمة

مقدمة

تعد مسالة التغير من القضايا المعاصرة ،التي شملت العديد من جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص، فقد شهدت العديد من الانظمة السياسية في العالم تغيرات جوهرية، خصوصا في العالم العربي دون غيره من الدول،خاصة الغربية منها والتي تتميز بالثبات في الاساليب والسعي لتحقيق التغيير السياسي المنشود، اما الانظمة السياسية في الدول العربية فهي تسعى الى المحافظة على السلطة السياسية القائمة وفق مبدأ استقرار النظام السياسي ،وهذا عكس تطلعات الشعوب العربية التي تطمح لحياة سياسية واجتماعية واقتصادية افضل، لكنها تفتقر للأليات الحقيقية والكفيلة لإحداث التغير السياسي المنشود.

وبالرغم من تميز العالم العربي بمنهاج متكامل وهو جوهر الحياة الا وهو التوجه الديني الذي يعتبر واقع معاش، خصوصا عندما تبناه تنظيم سياسي ليكون اسلوب ممارسة يتكيف مع الواقع، وهو متمثل في الحركات الاسلامية التي انطلقت من الافكار الاسلامية لتحقيق تواجد لها لا يعتمد على مفردات واسس غربية .

ومن بين الدول العربية نجد النظام السياسي الجزائري الذي شهد تطورات سياسية متعاقبة، فبعد الانفتاح السياسي الذي افضىالى التعددية الحزبية التي تُعتبر مظهر من مظاهر الديمقراطية ،الا انه لم يحقق التغير السياسيالمطلوب،وبقيت العملية السياسية خاضعة لمعايير بعيدة عن الديمقراطية الحقيقية، وما الفترة السابقة من تسير الحكم في الجزائر الا معياراً لذلك، بحيث اصبحت التكتلات والتنازلات وتقسيم الادوار والارباح هو الطاغي على العملية السياسية ،هذا الوضع استلزم البحث عن مخرج لهذه المرحلة المهمة، وبدأت مظاهر ايجاد الحلول من قبل النظام القائم او الاحزاب والشخصيات الوطنية ، التي تسعى للتغير السياسي الجوهري الدال على الوصول للديمقراطية المنشودة، وهو ما بادرت به حركة مجتمع السلم ،و التي رافق وجودها الحياة السياسية في الجزائر قبل التعددية الى يومنا هذا ،حيث ساهمت في اطلاق العديد من المبادرات السياسية المختلفة باختلاف مراحل الحياة السياسية في الجزائر،وباختلاف المطالب الدالة على المرحلة وكذا الفاعلين السياسيين فيها. حيث

سنحاول من خلال هاته الدراسة الوقوف على عملية التغيير السياسي في الجزائر، الذي نادت به حركة مجتمع السلم احد الحركات الاسلامية في العالم العربي من خلال المبادرات التي اطلقتها وعلى راسها مبادرة التوافق الوطني.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية دراسة هذا الموضوع لاعتبارات عدة من بينها التغير السياسي الذي يعتبر مطلب ضروريا لتحسين الاداء السياسي ، وذلك نظرا للركود الذي تتميز به بعض الانظمة السياسية لعدم وجود تغيير سياسي حقيقي ، فكان لابد للفاعلين في الحقل السياسي إحداث التغير السياسي المنشود ،ومن بين الفاعلين السياسيين نجد التيار الاسلامي ممثلاً في الحركات الاسلامية ،لذلك كان من الاهمية تحديد مفهوم الحركات الاسلامية التي اخذت حيز كبير من الفكر السياسيمن قبل الأنظمة العربية السائدة، فالحركات الاسلامية تبحث عن موقع لها في الحياة السياسية بناءاً على توجه فكري تسعى لتطبيقه على ارض الواقع، مبني على قناعات واسس فكرية نابعة من العقيدةالتي تنتهجها، وذلك لطبيعة البيئة السائدة في الأنظمة السياسية في الدول العربية والاسلامية، التي تتطلب تغير جذري ممنهج يحقق الاستقرار والعدالة للجميع، وهو لب القصيد لحركة مجتمع السلم ،التي تريد اخراج الدولة من الدائرة المغلقة التي وضعها فيها النظام السياسي القائم وفي نفس الوقت هو عبارة عن ثباتها على منهجها السياسي ،ففكرة التوافق الوطني هو طموح نابع عن قناعات لأطراف مختلفة اما الوطنية فهو دليل على اشراك الجميع لحماية الوطن.

مبررات اختيار الموضوع :

ان اي موضوع دراسة يجب ان يكون لديه سبب لاختياره والبحث فيه ،منها مبررات ذاتية ومبررات موضوعية

المبررات الذاتية :

-الرداءة في تسير النظام السياسي القائم و الرغبة في دراسة اهم المبادرات لتغيره

-التعرف على الحركات الاسلامية بصفة عامة والتي تعتبر احد المجالات البحثية المهمة في الحقل السياسي.

-التقرب من حركة مجتمع السلم احد الاحزاب والحركات الاسلامية النشطة في الساجة السياسية الجزائرية .

-الرغبة في التعمق في فهم الفكر السياسي لحركة مجتمع السلم

-دراسة مبادرة التوافق الوطني والوقوف على مواطن الخلل فيها بعد دراسة تفصيلية لها.

-رغبتنا في التعرف على الحركات الاسلامية بصفة عامة وحركة مجتمع السلم بصفة خاصة ،ومعرفة اهم افكارها وتوجهاتها النابعة من الدين والعقيدة الاسلامية ، والاطلاع على اهم ما جاءت به من مشاريع سياسية خصوصا مبادرة التوافق الوطني ،

المبررات الموضوعية :

التغير السياسي من منظور حركة مجتمع السلم ،خصوصا مبادرة التوافق الوطني التي لها صدى نظرا للوضع الذي عاشه ويعيشه كل مواطن جزائري عاش فترات مختلفة مع هذا النظام ،من اجل البحث عن حل جوهري لنظام بديل عن عشرين سنة قضيناها تحت مظلة حكم فاسد و شعب خاضع كانه منوم مغناطسي ،رغم وجود شخصيات وكفاءات تبعث الامل في قيام هذه الدولة بصورة تدل على ما تمتلكه من مخزون بشري وطاقات وكذا موارد غير مستغلة،بعيدا عن التخويف والفراغ الذي استهدف المواطن الجزائري، و المتتبعلحركة مجتمع السلم يجد فيها نوع من التيار المعتدل الذي بمكن ان يجد قبول داخلي وخارجي ونواياها الدالة على القبول واعتبارها سباقة خصوصا للخروج من المآزق الاخير بإصدارها مبادرة التوافق الوطني.

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة للوصول الي تعريف دقيق للتغير السياسي ،والذي تسعى اليه العديد من التيارات السياسية وكذا الافراد، مع الوقوف على اسباب التغيير السياسي والاساليب التي تميز كل ساعي لتحقيق التغيير ،ثم يأتي بعد ذلك تفصيل لمحدثي التغيير ،حيث اخترنا الحركات الاسلامية كعينة مع تحديد موقع الحركات الاسلامية منه،وذلك بعد اعطاء مفهوم للحركات الاسلامية وتوضيح غرضها من الحياة السياسية ، ولقد اخترنا حركة مجتمع السلم كعينة ، ومنه البحث عن تعريف وخصائص والمسار السياسي لحركة مجتمع السلم خصوصا مبادراتها السياسيةواسهامات الحركة في ظل الوضع الراهن الذي تعيشه الجزائر ،المتعلقة بالمبادرة التي اطلقتها وما يحتويه من شق سياسي .

دراسة مبادرة التوافق الوطني التي تحمل في اسسها مطلب سياسي لجميع الفاعلين في الجزائر، وختاما الوقوف على سبب فشل او تصغير المبادرة هل في مضمونها او توقيتها ام الفاعلين فيها.

حدود الدراسة :

نظرا لطبيعة الدراسة التي بين ايدينا والتي نحاول من خلالها دراسة التغير السياسي من منظور الحركات الاسلامية، حيث اخذنا حركة مجتمع السلم في الجزائر كعينة لدراسة الحركات الاسلامية مع تحديد ما تعلق بمبادرات التغير لديها ، حيث تناولنا قراءة في مبادرة التوافق الوطني اما الاطار المكاني الدراسة المتعلق بالمكان هو الدولة الجزائرية لأنها المعينة بهذه المبادرة .

اما الحدود الزمانية وتجنبا للتعمق في مسار مبادرات حركة مجتمع السلم المتعلقة بالتغير اخترنا منها مبادرة التوافق الوطني ،فقد حددنا الفترة الزمنية من 2018الى 2019،حيث

كانت اللبنات الاولى للمبادرة لتجسيد التوافق الى غاية عقد لقاء مزفران ،ثم نهاية 2019 حيث وقفنا على مدى تطبيق مبادئ المبادرة .

الدراسات السابقة :

-بلال محمود محمد شوكي، التغير السياسي من منظور حركة الاسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة (حركة حماس نموذجا)، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،كلية الدراسات العليا ،فلسطين جامعة النجاح الوطنية في نابلس ،2012.تناول الباحث في هده المذكرة تفاصيل مشروع التغير السياسي لدى نموذج الدراسة حركة مجتمع السلم ،لكن الدراسة لم تركز على اهم الوسائل والاليات التي بواسطتها يحدث التغير السياسي وهو ما سنتناوله في مذكرتنا .

-محمد سليماني، مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر :جامعة وهران ،2013،تناول الباحث في هذه المذكرة المشاركة السياسية للحركات الاسلامية هذا التوجه مثلته حركة مجتمع السلم في الجزائر ،حيث ركزت الدراسة على مجمل التغيرات الجذرية في مسار بعض فصائل الحركة الاسلامية واهمل المبادرات التي قامت بها الحركة .

-رائد محمد عبد الفتاح دبعي، اساليب التغير السياسي لدى الحركات الاسلامية بين الفكر والممارسة الاخوان المسلمين نموذجا ، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ,فلسطين ،2012،لقد تناول الباحث في هده الدراسة اساليب التغير في حركة الاخوان المسلمين لانه يقر ان التغير هو منتهج في اساليب الحركة لاعتمادها على اساليب واليات مختلفة .

-ميمون محمد ، الممارسة الديمقراطية من منظور الاحزاب السياسية الاسلامية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف، مذكرة لنيل شهادة

ماجستير في علم الاجتماع السياسي ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع ،بوزريعة ،الجزائر،2008.تناول الباحث في مذكرته امران ضروريان وهما الشورى و الديمقراطية ، فقد ركز على اساليب الحكم ولم يهتم بكيفية تحقيق التغيير السياسي للوصول الى تطبيق الشورى والديمقراطية في الاسلام وهو ما سنسعى لتوضيجه من خلال دراستنا.

إشكالية الدراسة :

ان الاوضاع السياسية الغير سوية في الجزائر استلزم طرح مبادرات من اجل تحسينها او تجازوها وذلك بإحداث تغيير سياسي معمق هذا ما دفع الكثيرين للمطالبة به مع طرح اقتراحات لهذا التغير في بدائل لشخصيات لتولى تسير النظام .على غرار شخصيات سياسية خاضت تجربة واحزاب سياسية اقترحت حلول للوضع الراهن. امثال حركة مجتمع السلم و هي من الحركات الاسلامية ومن الفاعلين السياسيين في الجزائر وكما هو معهود عليها تقديم مبادرات سياسية للنظام منذ امد بعيد فقد بادرت بطرح مبادرة تحت مسمى التوافق الوطني ،وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة من خلال الاجابة عن الاشكالية التالية.

ما مدى مساهمة مبادرة التوافق الوطني لحركة مجتمع السلم في تحقيق التغير السياسي في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية :

-ما المقصودبالتغير السياسي ؟

-ما هي الحركات الاسلامية ؟

-كيف نشأة حركة مجتمع السلم ؟

-هل مبادرة التوافق الوطني لحركة مجتمع السلم لقت قبول وتجسيد في ارض الواقع ؟

الفرضيات :

-يرتبط الفهم الصحيح للتغير السياسي بدراسته مفهومه والياته واساليبه

-كل حركة سياسيةذات طابع اسلامي تهتم بالشؤون السياسية وتسعى للوصول الى السلطة تسمى حركات اسلامية

-كلما كان هناك وجود لفكر اسلامي ادى الى ظهور حركات اسلامية

-كلما تقدمت حركة مجتمع السلم بمبادرة سياسية تلقي القبول والنجاح

الاطار المنهجي :

اعتمدنا في دراستنا هذه على ثلاث مناهج :

-**المنهج الوصفي** وهو يستعمل لوصف ظاهرة ما، حيث استعملناه لوصف ظاهرة التغير السياسيوما تتميز به، مع وصف الحركة الاسلامية واسلوبها في معالجة التغير السياسي في الجزائر، لما يقتضي التعامل مع هذا النظام السياسي السائد ومتطلبات الغير ،وهو ما جسدناه في الفصل الاول

-**المنهج التاريخي** ويستعمل لسرد حقائق ومعلومات حدثت في الماضي واستعملناه كذلك في الفصل الاول حيث تناولها من خلاله مسار الحركات الاسلامية وكذا اهم المحطات التاريخية التي ميزتها و تحدثنا من خلاله عن مجمل التغيرات السياسية السابقة .

الاقتربات:إن الاقتراب هو إطار تحليلي كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية او الاجتماعية كما انه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء الامر بوحدات التحليل المستخدمة ام الاسئلة التي تثار ولقد رائينا ان موضوعنا هذا مبني على اقترابين هما

الاقتراب النظمي: تم استخدام هذا الاقتراب على اعتبار ان حركة مجتمع السلم توجه نشاطها عند سعيها لتحقيق أهدافها منها التغيير السياسي واعتبارها فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي.

اقتراب النخبة : يعتبر هذا الاقتراب ان عملية التغيير السياسي عبارة عن نتاج عملية متنوعة في المجتمع لذا فان استخدام هذا الاقتراب يوضح ما اذا كانت كوادر حركة مجتمع السلم قادرة على احداث التغيير السياسي داخل المجتمع .

صعوبات الدراسة :

ما من عمل الا وجابه صعوبات منها التقنية ومنها الفنية و المادة العلمية فغلق مكتبات الجامعات وكذا المكتبات العمومية وبسبب فيروس كورونا جعل الحصول على الكتب شئ نادر وقيل خصوصا لاعتبار مبادرة التوافق الوطني جديدة والدراسات منعدمة حولها الا ما كتبت الحركة عن نفسها من خلال قياداتها

تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة التي بين ايدينا الى مقدمة و فصلين و الخاتمة ،لقد قسمنا الفصل الاول الى مبحثين لكل مبحث ثلاث مطالب ، تناولنا في المبحث الاول الاطارالمفاهيمي للتغيير السياسي، حيث تم التطرق الى التغيير و التغيير السياسي كمطلب اول، ثم المطلب الثاني تناولنا اسباب التغير السياسي اما المطلب الثالث فكان للأساليب التغيير السياسي اما المبحث الثاني فكان مخصص لدراسة الحركات الاسلامية ، مكون من ثلاث مطالب ،مطلب اول به مفهوم و خصائص الحركات الاسلامية ثم مطلب ثاني يدور حول نشأة الحركات الاسلامية ثم مطلب ثالث وهو جانب تطبيقي لمجموعة من النماذج التغيير لدى حركات الاسلامية ،

اما الفصل الثاني تحدثنا فيه التغير السياسي من منظور حركة مجتمع السلم تخصيص لحركة مجتمع السلم في الجزائر حيث تناولنا في المبحث الاول حركة مجتمع السلم فمطلب اول به تعريف لحركة مجتمع السلم ثم مطلب ثاني تناولنا فيه نشأة حركة مجتمع السلم ثم مطلب ثالث به تجارب سابقة للتغيير السياسي لحركة مجتمع السلم ،اما المبحث الثاني هو

الجانب التطبيقي للعمل بأكمله متمثل في قراءة في مبادرة التوافق الوطني لحركة مجتمع السلم فتناولنا على الترتيب اسباب طرح مبادرة التوافق الوطني ثم مطلب ثاني الجانب السياسي من مبادرة التوافق الوطني ثم مطلب ثالث قدمنا تقييم للمبادرة واخيرا خاتمة للعمل.

الفصل الأول

التغيير السياسي والحركات الإسلامي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتغيير السياسي والحركات الإسلامية

إن موضوع التغير السياسي يُعبر عن طموحات شعوب تسعى لتحقيقالأفضل من خلال تغير أنظمتهاأوأساليب تسير هذه الأنظمة,حيث سنتناول في مبحثنا الافتتاحي مفهوم التغير والتغير السياسي بصفة عامة كمطلب أول متبوعا بأسباب التغير كمطلب ثاني ثم مطلب ثالث هو أساليب التغيير السياسي .

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي للتغيير السياسي

المطلب الأول :تعريف التغيير السياسي

ان المتأمل لمفهوم التغير السياسي يجد انه مفهوم مركب من مصطلحين اساسيين هما التغير ،السياسي

التغيير لغة كما جاء في المعجم الوسيط هو جعل الشيء على غير ما كان عليه واستبدال شيء محل شيءأخر,

فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل (غيّر) الشيء بمعنى حوله وبدله بآخر، وأيضا جعله على غير ما كان عليه في السابق، وتغيّر: تحول وتبدلوعلى هذا الأساس فان التغيير يُعبر عن حراك المجتمع الرافض لواقعه أو لبعض جزئياته, ويسعى للانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير .[1]

كذلك التغيير هو ضد الجمود والاستقرار واستمرار الشيء على حاله فهوا يحمل معنى الحراك وعدم الثبات على وضع معين .[2]

[1]– ادارة البحوث والدرسات ,**قراءت نظرية– التغيير السياسي .المفهوم .الابعاد**، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية,2016 ص3 https://eipes-eg/

[2] عائشة احمد حسن ،" التغير السياسي المعاصر من خلال فقه الأولويات ,المجلة الجامعة" ،**مجلة جامعة الزاوية** ، العدد.18، قسم الدراسات الإسلامية ,كلية الأدب جامعة الزاوية ، ليبيا.2016ص5

أما اصطلاحا :

يُعرف في العلوم الاجتماعية على انه التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون للمستقبل.[1]

التغيير في المفهوم الشرعي :هو إنكار وضع مخالف لشرع والسعي في تبديله سواء أهذا الوضع متعلقا بأمور الدين أو الدنيا.[2]

يرى ابن خلدون بان التغيير هو احد سمات الدول والمجتمعات حيث يقول إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا يدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال الى حال وكما يكون ذلك في الأشخاص[3]

يرى أكرم البني أن التغيير يعني تعديل جذري في البنى والهياكل القائمة في المجتمع وهو غالبا ما يعني انتقال شاملا وليس جزئيا في مختلف مناحي الحياة وأنشطتها.[4]

–فالتغيير هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا.[5]

ويعرفه جمعه أمين بأنه بذل الجهد البشري عبر عملية طويلة ومتدرجة يتم خلالها صياغة مجتمع متكامل كيان لأمهيبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع.[6]

وتشير "رزوبث موسى كاثر' عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل ويشمل التحرك من حالة حاضرة إلى حالة انتقالية حتى نصل الى الحالة المنشودة في المستقبل .[7]

اما الشق الثاني وهو الجانب السياسي فهو اسم منسوب

---

[1] عائشة احمد حسن، **المرجع السابق**، ص6

[2] –**نفس المرجع**، ص 7

[3] –رائد محمد عبد الفتاح، **أساليب التغير لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة الإخوان المسلمين في مصر نموذجا**، مذكرة ماجستير ,كلية الدراسات العليا نابلس ,فلسطين,2012 ص32

[4] – **المرجع نفسه**،ص29

[5] عائشة احمد حسن.**المرجع السابق** ص7

[6] –رائدمحمد عبد الفتاح. **المرجع السابق** ،ص29

[7] بلالمحمود محمد الشويكي .**التغيير السياسي من منظور حركات الاسلام السياسي** , مدكرة ماجستير .كلية الدراسات العليا ، نابلس ,فلسطين ,2007ص30

تعرّف السياسة لغةً بأنها عبارة عن معالجة الأمور، وهي مأخوذة من الفعل ساسَ ويسوس، وهي على مصدر فعالة.

أما اصطلاحاً فتعرف بأنها رعاية كافة شؤون الدولة الداخلية، وكافة شؤونها الخارجية، وتعرف أيضاً بأنها سياسة تقوم على توزيع النفوذ والقوة ضمنحدود مجتمع ما. وتعرف كذلك بأنها العلاقة بين الحكام والمحكومين في الدولة، وعرفت أيضاً بأنها طرق وإجراءات مؤدية إلى اتخاذ قرارات من أجل المجتمعات والمجموعات البشرية.

وقد عرفها هارولد بأنها عبارة عن دراسة السلطة التي تقوم بتحديد المصادر المحدودة، وعرفها ديفيد إيستون بأنها عبارة عن دراسة تقسيم الموارد الموجودة في المجتمع عن طريق السلطة، أما الواقعيّون فعرفوها بأنها فنٌّ يقوم على دراسة الواقع السياسي وتغييره موضوعياً.[1]

أما التغيير السياسي فهو مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البني السياسية في المجتمع ،أو طبيعة العملية السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف،بما يعنيه كل ذلكمن تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة داخل الدولة نفسها أو بين عدةدول.[2]

ويعرفه هشام مرسى التغيير السياسي على أنه انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا. [3]

يعرف معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية التغيير السياسي على أنه تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة ،وهو كل تغيير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج.[4]

---

[1] سميحة ناصر خليف، **تعريف التغيير السياسي لغة واصطلاحا** ، مقال منشور على الموقع الالكتروني: 2019، http//www.mowdoo3.com،

[2] –رائد محمد عبد الفتاح دبعي.**المرجع السابق**، 31

[3] **نفس المرجع**، ص31

[4] اسراءجمال رشاد عرفات .**الحركات الاحتجاجية ودروها في مخرجات التغير السياسي العربي ,دراسة مقارنةبين مصر وتونس والبحرين**، مذكرة ماجستير جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ،نابلس ،فلسطين2017.ص23

أما المودودي يرى بان التغير السياسي هو تابع للتغير الاجتماعي، فالدولة الإسلامية هي حصيلة التغير السياسي النفسي والاجتماعي ،وان أي تغير يجب أن يقتدي بتجربة الرسول صل الله عليه وسلم،وإلا فان مصيرها الحتمي هو الفشل .[1]

و يشير التغيير السياسي إلى "الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي ، والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع[2].

ويمكن القول ايضا أن التغير السياسي مفهوما عاما حياديا غير قيمي ،حيث أكد الاستاذ فيريل هيدي FerelHeady: ان مصطلح التحديث والتنمية السياسية يشيران الى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية ، لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغيرات السياسية بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح[3].

كذلك يعتبر التغير السياسي حراك المجتمع الرافض لواقعه أو بعض جزئياته ويسعى الى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير [4].

فمفهوم التعيير السياسي هو واقع واحد بأفكار وتصورات مختلفة باعتبار أن مشكل التغيير السياسي هي مشتركة ،ولكن التجارب والاستراتيجيات والسياسات المتبعة في ذلك تختلف باختلاف المنطلقات والاهداف، فقد تؤدي نفس الاسباب الى نفس النتائج والعكس.[5]

---

[1] رائد محمد عبد الفتاح دبعي ، **مرجع سبق ذكره،** .ص33

[2] ادارة البحوث والدرسات .**مرجع سبق ذكره،** ص5.

[3]عبد المومن سي حمدي.**إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة** ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة المسيلة ،الجزائر 2019،ص22

[4]عبد الله ممدوح مبارك الرعود. **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الاردنيين،** مذكرة ماجستير في الاعلام ،جامعة الشرق الاوسط،2012.ص55

[5]عبد اللطيف بوروبي. **المنطلقات الانطلوجية لمفهوم التغيير السياسي تحليل ماكرو-سوسيولوجي،**حولويات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 20 ،كلية العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ، 2017ص8

فمفهوم التغيير السياسي يستند كذلك للفكرة القائلة بأنه ربما يتم تحديد هدف نظام اجتماعي وفقا لمنافع التي تحصل عليها الاعضاء المختلفون جراء عمل هذا النظام .[1]

يمكن القول أن التغيير السياسي هو انتقال من حال إلى أخر،يشمل كل نواحي حياة الأفراد داخل نظام سياسي معين، محدد المعالم قائم على توجه واضح مستقل يقوم بإرادة الأفراد وموافقة النظام في ذاته، او عدم رضاه بهذاالتغيير الذي يكون شاملا لا جزئيا لجميع مناحي الحياة.

[1]شيماء بلونيس ،**دور وسائل الاعلام والاتصال الجديدة في التغيير السياسي**،أطروحة ماجستير في الاعلام كلية الاعلام ،جامعة الشرق الاوسط.2012ص22

المطلب الثاني : اسباب التغير السياسي :

يمكن القول أن للتغيير عدة أسباب تُظهر سعى الأفراد لإحداث نقلة نوعية في الجانب السياسي لمجتمع ما، حيث يرى الدكتور عبد الرحمان توفيق في كتابه التغير شيئا فشيئا ما هو إلا استجابة لواحدة أوأكثر ومن هاته الأسباب التالية :

1.الأزمة : اغلب الأحيان يحدث خلل ما في فهم حال وترويض واقع أو إحداث نقلة نوعية في فكر سياسي ما،وتعني الإدراك بان الأمور لابد أن تتحرك من مكانها وتتغير ،وذلك نتاج أزمة يمر بها النظام السياسي، بحيث يصبح معها التغيير حتمي وضروري.

وحيث يفترض الموندورستو نموذج التغير بالأزمة كإطار عام للتحليل الديناميكيات السياسية، ويفترض أن التغير السياسي هو نتاج عدم الرضا بالموقف القائم وعدم الرضا يؤدي إلى حركة سياسية، فالحركة السياسية تعني في الواقع نتاج عدم الرضا دائما وهذه الحركة قد تفشل وقد تنجح.[1]

2.الرؤية :هي صفة الطموح السياسي النابع ممن يسعى الى تحقيق رؤية مستقبلية،وذلك عند امتلاك الجهة صاحبة النظرية التغيرية هذه النظرة بصورة واضحة للمستقبل ، لتتمكن عملية التغيير من إحداث تطورات ايجابية على المجتمع كما تصورها الذين يسعون للتغيير .

3الفرصة :تتوافق الظروف مع معطيات ايجابية في الحياة السياسية فيستغلها أصحاب الطموح ،وذلك حينما ترى القوى الفاعلة في عملية التغيير بان التغير سيحمل نتائج ايجابية وواقع أفضل، وبالتالي فانه يجب استثمار للفرصة لإحداث التغير المنشود.

4التهديد: دائما تكون هناك متغيرات داخلية او خارجية تسعى للقضاء او ضعاف النظام ،اي التنبؤ بحدوث تغيرات سلبية على بنية النظام السياسي وعلى المجتمع ككل ، فان إحداث تغيرات في بنية يغذوا ذو أهمية عالية[2].

[1] –رائد ,محمد عبد الفتاح دبعي . **مرجع سبق ذكره،** .ص 35

[2] – رائد محمد عبد الفتاح دبعي .**مرجع سبق ذكره،** ص 35

الاسباب الاقتصادية والاجتماعية: يمكن الرجوع الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر من اهم اسباب التغيير السياسي فالظروف الاقتصادية لها دور كبير في تصنيف الشعوب ،وكذا الانظمة السياسية ، فغياب التنمية الاقتصادية الحقيقية ، وانخفاض الدخل القومي، وانتشار الفساد المالي والاداري، وانتشار الفقر والامية والبطالة ،كلها عوامل تعبر عن تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس بدورها على الجانب السياسيوهذا ما يستلزم الدخول في الرغبة للتغيير السياسي.

فالتغيير السياسي ما هو الا نتيجة لما يترتب من سلبيات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة تسود مجتمع ما ،حتى وان لم يحدث التغيير تكون هناك رغبة ومطالبة بالتغير السياسي لما هو افضل.

فالمجتمع المدني يعد من العوامل ذات الاهمية القصوى في أي تغيير سياسي ، حيث يقول الاستاذ دون ايبرليDon Eberly مع اقتراب القرن الحادي والعشرون ظهر مصطلح جديد في النقاش السياسي جاعلا منه توقا جماعيا للامه تبحث عن توجه جديد، ويقول موران Morin أن إعادة بناء الديمقراطية يجب أن يتم بطابعها الاجتماعي والاقتصادي وليس السياسي[1].

[1]عبد المومن سي حمدي.**إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة** ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة المسيلة ،الجزائر 2019،ص37

المطلب الثالث : أساليب التغير السياسي

تحدث "ويلش وينكر" عن وجود نمطين للتغير السياسي ،أحدهما ثوري يرتبط بالعنف والأخر تطوري يرتبط بالإصلاح ،حيث إن كلا النمطين يتفق مع الأخر في الهدف وهو التغير السياسي، ويؤكد كل من النمطين على أهمية وجود أدوات وقوى معينة كالأحزاب السياسية والنخب السياسية تقوم بمهمة التغير ،ولإحداث التغير السياسي لا بد من وجود آليات أو وسائل يمكن أن يتحقق من خلالها التغيير .[1]

أولا **التغيير التطوري الإصلاحي** :ويتضمن معنى السلمية والتدريجية والعمل من خلال المؤسسات القائمة ،وهو تغيير سلمي شرعي يتم وفق القوانين والمؤسسات القائمة في المجتمع، ويكون تدريجيا لا يتضمن تغيرات جذرية في وقت محدد من الزمن، بل تغيرات تحدث نتيجة تراكمات بطيئة لتغيرات جذرية تتم عبر مراحل طويلة من الزمن[2]

فلإصلاح هو التغير ،والتعديل نحو الأفضل لما هو موجود لوضع قائم او حال سائد غير مقبول،أو به خلل أو نقائص ويوجد ماهو أفضل منه[3]

فالإصلاح السياسي لأي نظام سياسي الهدف منه الاستقرار والبقاء ،وذلك لعلاقته المباشرة مع التكيف السياسي واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية، وهو عكس الجمود إذأنالأنظمة الجامدة التي لا تستطيع التكيف هي التي تنتج الجمود السياسي والاقتصادي ،وهي التي أدتإلى شبه انهيار الحال ،والذي هو نتيجة طبيعية لطريقة إدارة الدولة طول السنين الماضية، والتخبط في إدارة المشاريع والتخطيط غير الواقعي ،والاستحواذ على القرار السياسي من قبل هذه الفئة او تلك، التي نجحت في سنوات قليلة بصناعة الواقع المتردي الذي تعيشه الأنظمة اليوم ،من أزمة اقتصادية وسياسية معمقة وفجوة بين النظام السياسي الحاكم والفاعلين السياسيين والاجتماعين.

---

[1] ادارة البحوث والدارسات .**مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] **نفس المرجع**، ص10

[3] عائشة احمد حسن .**مرجع سبق ذكره**، ص11

فالتغير الإصلاحي ما هو إلا انتقال من مرحلة ذات خصائص وصفات معينة إلى أخرى ذات صفات وخصائص مختلفة تعد أفضل من الأولى ويتم ذلك بطريقة سلمية تدريجية .

لذا يمكن اعتبار الإصلاح هو التغير السياسي والتعديل نحو الأفضل و هو نمط التغير السياسي الأصلي في منهج التغير الإسلامي لأنه تغيير عن إضطراد التغير كسنة إلهية فهو يتصف بالاستمرارية وقد وردت الإشارة الى مصطلح الإصلاح في القران الكريم في قوله تعالى :(إن أريد إلا إصلاحما استطعت)[1]فالمفهوم الإسلامي للأصلاح هو التغير من خلال نظام قانوني تتوافر فيه إمكانية التغير فهو تغير تدريجي جزئي سلمى يتم من خلال نظام قانوني ومنه نقول فالإصلاح السياسي مهم لأي نظام سياسي يريد الاستمرار والبقاء لعلاقته المباشرة مع التكيف السياسي واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية .[2]

ثانيا :التغير بالثورة لقد كان لمصطلحالثورة دلالات تجسد مدلول الظهور على السلطان بمظهر العنف، فهو يمثل العصيان في الأعراف القديمة ،أما حديثا فهو يدل على الدعوة إلى الإصلاح الجذري بحركة شعبية رافضة للسلطة السياسية تسلك مسالك العنف، فلا تكاد تذكر ثورة إلا والعنف مقرون بها، لأنها أقصى درجات الرفض من الشعب فالثورة في أحد تعريفاتها هي نشاط إنساني يقترن بمشروع جماعي يستهدف تغير الأوضاع الاجتماعية القائمة تغيرا نوعيا ممتدا نحو المستقبل [3]

فمحور الثورة هو التغير السياسي الذي قد يسير في مسار عنفي يتسع ويضيق حسب المواقف والدوافع والقيادات الفاعلة في الثورة، ولكي يكون التغير ثورة فانه يتسم بالسرعة و التجذر فإذا كان بطيئا متدرجا هادفا فانه يتخذ صورة الإصلاح.[4]

ولقد عرف "جونسون " التغير الثوري بأنه نمط خاص للتغير الاجتماعي لأنه يستخدم إدخال العنف في العلاقات الاجتماعية وفي الأحداث التي تؤدي إلى تغير النظام.[1]

---

[1]–سورة هود الاية 88

[2] عائشة احمد حسن ،**مرجع سبق ذكره**، ص12

[33] ادارة البحوث و الدراسات، **مرجع سبق ذكره**، .ص90

[4] عائشة احمد حسن ، مرجع سبق ذكره، ص11

ويقدم التصور الماركسي للثورة نمطا للتغير السياسي هو التغير الثوري العنيف وتاريخ المجتمع عند ماركس ضرب من التغير الثوري نتيجة لصراع الطبقات تمثل طريقة الإنتاج أساسيا له فالتغير السياسي نوع من الانتقال من عصر الى عصر يبدأ التغير السياسي في طريقة الإنتاج التي تغير بنية العلاقات السياسية والاجتماعية .[2]

المبحث الثاني :الحركات الإسلامية

[1]ادارة البحوث والدرسات ,مرجع سبق ذكره، ص.10.

[2] ادارة البحوث والدراسات **مرجع سبق ذكره،** ض10

ان مصطلح الاسلام يعبر عن توجه ديني لم يقتصر على العالم الاسلامي فقط بل هو شامل للكون بأكمله لكن كأسلوب سياسي هو مقتصر على الدول العربية الاسلامية رغم وجوده في اقطار غير عربية اذن هذا التوجه السياسي الذي عبارة عن حركات اسلامية لها اسلوبها وغايتها مختلف من دول لأخرى .

المطلب الأول: تعريف وخصائص الحركات الإسلامية

يعرفها عبد الوهابالأفندي هي الحركات التي تنشط داخل الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها.[1]

في حين يعرفها الشيخ يوسف القرضاويذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام وقيادة المجتمع ,فالحركات الإسلامية قبل كل شيء عمل دائم ومتواصل وليس مجرد كلام يقال أو نص أو محاضرات وإن كان هذا كله مطلوب ولكنه جزء من حركة وليس هو الحركة .[2]

أما راشد الغنوشي فيقول:" نقصد بالحركات الإسلامية حمله النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من اجل ضبط الواقع وتوجيهه أبدا".[3]

يري الدكتور رفعت سيداحمد أن الحركات الإسلامية بمثابة جهد جماعي ومطالب مشتركة بين جماعة من الناس يعملون معا بوعي وباستمرار على تغير بعض أو كل أوجه النظامالاجتماعي والسياسي القائم وإنهم يمرون بعدة مراحل لكي يصلوا إلى هذا الهدف

---

[1] محمد زتوني. **الحركة الاسلامية ومسالة التعددية في الجزائر دراسة حالة حركة مجتمع السلم 1989-2010**,مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ,الجزائر ,2011,ص21

[2] محمد سليماتي،**مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية**، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران ، الجزائر،2013ص 24

[3] رائدمحمد عبد الفتاح دبعي، **مرجع سبق ذكره**، ص16

فتبدأعادةبحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظملتنتهي بتكتل صفوف ووعي القائمين بالحركة وتوجيههم نحو هدف واحد محدد وهو تغير النظام الاجتماعي والسلطة السياسة[1]

ويعرفها عبد الله أبو عزة بأنها مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلىالإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية واجتهاد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الإسلام وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوبالإسلامية منفردة من خلال المنظور الإسلامي وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية .[2]

ويرى الشيح حسن الترابي أن الحركات الإسلامية هي حركة تجديد إصلاح كامل تبني على التقاليد الإصلاحية الخاصة التي يبنيها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية ولا تقف عندها فهي البناء الفرعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح الناقد وتنطوي على استعدادجهادي وتبني على قاعدة تنظيمية فهي ذات هم سياسي وبعد عالمي .[3]

أما مصطفى الطحان فيعرفها أنها تلك الحركات التي تؤدي بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة وتتصدى لقيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقسيم القيادات والمؤشرات السلبية ومكايد الأعداء.[4]

فالحركات التي قبلت الدخول أو الاشتراك في ساحة العمل السياسي والقانوني من منطلق القبول بقواعده والانتقال من مرحلة التفاعلات الفكرية والنظرية إلى ممارسات عملية يمكن التعامل معها بالرصد والتحليل، مثل دخول الانتخابات والتمثيل والمشاركة في الحكومة.

---

[1] محمد الامير احمد عبد العزيز، محمد كريم جبار الخاقاني.:**تجارب حركات الاسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي .دراسة في التحديات الراهنة و افاق المستقبل** ,جامعة مؤنه ، الاردن.2019ص18

[2] –الطاهر سعود ، **الحركات الاسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية**، الجزائر: مركز المسيار للدراسات والبحوث، كلية العلوم السياسية والاعلام ,2012,ص129

[3] محمد الامير احمد عبد العزيز,محمد كريم جبار الخاقاني .**المرجع السابق**، ص19

[4]**نفس المرجع**، ص20

ويعرفها هواري عدى بأنها حركة سياسية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية وتبني سياستها الإدارية على العمل من أجل الخير العام، وخطابها يوفر معلومات حول الفئات الاجتماعية وتستمد شرعيتها من النص القرآني .[1]

فالحركات الإسلامية بمختلف أنواعها هي منظمات تدعو إلى تأسيس النظام السياسي على نصوص مقدسة، وتعتقد بحل كل المشكلات بواسطة الشرع المنزل وتعمل على اجتثاث واستبعاد كل ماهو غريب عن الوحي الذي لا يتقبل تبديدا ولا تحديدا.

فالمقصود بالحركات الإسلامية عموما جميع الحركات السياسية الدينية أو الإسلامية التي تقدم بديلا إسلاميا، تستبعد كل النماذج السياسية القائمة وترتبط أهدافها بإنشاء دولة إسلامية أي دولة قائمة على تطبيق الشريعة ،دولة تقوم على الدمج بين النظام السياسي والنظام الديني، فجميع الحركات الإسلامية من المغرب إلى اندونيسيا تؤكد على أن عنصري الإسلام والدولة مندمجين مع البعض، وأن احدهما لا يكتمل دون الأخر.

خصائص وميزات الحركات الاسلامية:

تتميز الحركات الإسلامية بجملة من الخصائص التي تشترك فيها اغلب هذه الحركات ، فرغم اختلف ظاهرة الحركات الإسلامية وتفاوتها من حركة إلى أخرى إلا أن هناك العديد من السمات والخصائص المشتركة فيما بينها ويكمن إجمال هذه الخصائص فيما يلي :

-**حداثة الحركات الإسلامية** :وتعني أن هذه الحركات تعد فتية نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من الحركات الإسلامية التي ظهرت في المشرق العربي ،فهي لم تظهرا ظهورا كاملا كحركة منظمة ذات تأثير سياسي واسع إلا خلال الثمانينات من القرن العشرين ،وان كانت قد بدأت في الظهور من أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من ذلك القرن إلا انه في تلك الفترة لم يكن هناك ما يصح تسميته حركة إسلامية بالمعني الحديث للجماعات السياسية ، كما أن نشاطها الفكري كان محددا جدا كرس للموضوعات التقليدية التي لم تعد ألان موضوع اهتمام لان معظمها لا يعالج قضايا جديدة أو معاصرة

[1]– محمدسليماني ، **المرجع السابق**،ص24

التغير الجذري :المقصود هنا بالطبيعة الجذرية هو استهداف التغير الجذري للمفاهيم وللرؤية الكونية الحضارية الغربية، التي غلبت على نظام الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها في العالم العربي والإسلامي ،والطبيعة الجذرية تستهدف الإصلاح من الجذور أي إعادة البناء السياسي من الأساس من اجل انطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة ،ولا يعني بالضرورة إن الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية تستدعى استخدام القوة في التغيير .وإنما التغير الجذري ولو تم بالتدرج وبالوسائل .السلمية فهو تغيير في طبيعة الدولة ذاتها. [1]

الشعبية :الحركة الاسلامية ليست حركة فئة معينة او طريقة صوفية تحصر عملها في مجموعة المؤيدين، وإنما هي ضمير الأمة المتحرك وأعماقها الثائرة ومن ثم فهي ترفض مقولة الصراع الطبقي وتعتبر أن الإسلام وحده قادر على إزالة كل ألوان الظلم و الاستغلال داخل المجتمع الإسلامي ، وانه لا تناقض في نظرها بين العالمية والوطنية إذ أن الوطنية هي منطلق العلمية .

سرعة الانتشار والاستمرارية : اي التغلغل في أوساط المجتمع وساعدها في ذلك طبيعة الدين التي تفرض على كل مسلم ان يبادر في تطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه وكذا قوة الشعور الروحي عند المسلمين ، مما سهل تقبل الدعوات الإسلامية كما تتميز بخاصية الاستمرارية والتطور معا اي انعدام واندثارفكر الحركات الإسلامية إذ يمكن أن تتجدد بظهور قيادات جديدة.

التنظيم : تتميز الحركات الإسلامية بالقوة التنظيمية وبصلاحيتها خاصة أمام التحديات الصعبة والبناء التنظيمي لهذه الحركات ، يجمع بين الحلة الجامدة والحلة الهولامية ، وليست مجرد تشكيل سياسي يهدف إلى استلام السلطة، وإنما قراءة الدين والثقافة والمجتمع قد تجسدت في نمط التربية وأشكال من التنظيم من اجل أهداف حضارية شاملة بجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، هذا البناء التنظيمي يتمثل في جماعة انتقلت من معناها

[1] محمد الامير احمد عبد العزيز، محمد، **مرجع سبق ذكره**،ص18

التنظيمي الضيق إلى معنى الأمة ونواة الأمة، وهناك تداخل بين الشكل التنظيمي والمنظومة القيمة للحياة والبناء الإيديولوجي ،حيث يمتاز بأنه يستند الى رسالة سماوية تمثل صفة الاستمرارية والعالمية ويرتبط بالبعد الديني للمسلمين .[1]

إعطاء الأولوية لعمل السياسي : [2]

تسعى الحركات السياسية الاسلامية الى العمل داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتعمل على دفعه الى التغير بروح إصلاحية سلسة لا ثورية انقلابية، مستخدمة في ذلك وسائل سياسية متمثلة في احزاب سياسية، كما هو الحال بالنسبة لحزب الحرية والعدالة بمصر وحزب العدالة والتنمية بالمغرب .

الانتقال من الصراع مع السلطة الى التعايش او المشاركة في السلطة : إن المتتبع لمسيرة هذه الحركات يرى أنها منذ نهاية السبعينات تحولت نظرتها إلى السلطة من نظرة صراع على السلطة الى معارضة سياسة السلطة ، أو إلى التعايش أو المشاركة في السلطة، ويلاحظ ان خطابها السياسي وممارستها السياسية تؤكد على إمكانية التعايش مع السلطة او المشاركة معها في عملية الإصلاح العام للمجتمع ، وخصوصا الإصلاح السياسي ،وهذا التطور يجعلنا نلاحظ اهتمامها بالمشاركة من خلال قنوات واليات العمل السياسي الرسمي.

تطور ظاهرة الحركات الإسلامية تطورا ذاتيا :فعملية التفاعل بين قوة الدفع الذاتية لهذه الحركات نتيجة قدرتها الإيديولوجية والتنظيمية بشكل خاص ،وبين المتغيرات المحلية والعربية والدولية وكانت تدفعها نحو ما يمكن ان نسميه بالتطور الذاتي فمن الطبيعي ان تتطور حركة غايتها التغير وان تختار منهج في التفكير وطريقة في السلوك تلاءم بين الهدف والواقع ، لقد تطورت الصحوة داخل الحركات الإسلامية تطورا ملحوظا بحكم تغيير الأحوال الوطنية داخل كل قطر ،وبحكم تجدد الأجيال القيادات السياسية ،وتنوع المفاهيم

[1] محمد الامير احمد عبد العزيز، محمد كريم جبار الخاقاني. **مرجع سبق ذكره**، ص18

[2] **المرجع نفسه**، ص 19

المعتمدة وظروف التعامل بين الصحوة ،و بين العوامل الخارجية فيما للحركة من علاقات مع الأنظمة الحاكمة ومع الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية[1]

المطلب الثاني :نشأت الحركات الإسلامية

[1] محمد الامير احمد عبد العزيز، محمد كريم جبار الخاقاني**مرجع سبق ذكره**، ص20

تضافرت العديد من العوامل المتنوعة وساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في نشأة الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي:

-اولاسقوط الخلافة العثمانية و اندلاع الحرب العالمية الأولي ونتائجها التي آلتإليها.

-وقوع غالبية الدول العربية والإسلامية تحت السيطرة الاستعمارية الغربية المباشرة.

- انتشار وتغلغل القيم الغربية في هذه المستعمرات وما انجر عنه لتبني العديد من أفرادها لهذه القيم ،أدى إلى ظهور أزمة قيم بداخلها ، هذا ما حرك تفكير الكثير من الشخصيات الإسلامية التي ساهمت بالدعوة إلى انشاء احزاب اسلامية سياسية .

-إعادةإحياء قيم الإسلام وحفظ الدين، والتمسك به ويضاف الى ذلك أن هذه الأوضاع أنتجت إحساسا كبيرا بالإحباط،طالما أنها كانت تمثل رمز لوحدة كيان المسلمين ، بغض النظرعن قيمتها الواقعية، وبعد تجسيد التسوية التاريخية التي فرضها الغرب من خلال عملية التجزئة وظهور الدولة الوطنية،وبعث الغرب الدعوات البعيدة عن روح الإسلامأو المناهضة له ...

لقد أنتج هذا الواقع أزمة دينية شرعية سياسية فأصبح هناك تعارض بين الانتماء التاريخي والعقيدي القديم لدار الإسلام ، يكاد يكون هناك ما يشبه الإجماع بين المحللين في هذا المجال في نسبة الحركات الإسلامية المعاصرة إلى الجهد الفكري والإصلاحي الذي بذله جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده1849-1905، فالأفغاني جمع بين العمق الفكري والمقدرات القيادية [1]والوعي بالأخطار التي كانت تواجه الأمة الإسلامية ،والمتغيرات التي أحاطت بها وقد حاول أيضا أن يوافق في أسلوبه بين المنهج الفكري التعليمي،والنشاط السياسي المباشر.[2]

تعددت الاجتهادات في أسباب الانتشار الواسع الذي لقيته هذه الحركات في المجتمعات الإسلامية ،وخاصة بعدما عُرف بالصحوة الإسلامية في السبعينات والثمانينات .

[1] محمد علي رجب ،**مستقبل التغير السياسي في الشرق الاوسط الجديد** ،الاسكندرية :دار التعليم ،2015.ص295

[2] عبد الوهاب افندي واخرون ، **الحركات الاسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** ,مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,بو ظبي ,الامارات العربية المتحدة ,2002,ص14

لقد حاول الأفغاني أن يوفق في أسلوبه بين المنهج الفكري والتعليمي والنشاط السياسي المباشر، فكان عالما سياسيا وسياسيا من أهل العلم ،واثر تأثيرا مباشرا على جيل كامل من المسلمين بفكره ، حيث كان له نفوذ وتأثير في مختلف حواضر العالم الإسلامي التي طاف بها بدءاًمن إيران ومرورا بأفغانستان فالهند فمصر ثم اسطنبول التي توفى فيها، وكان له تأثير أوسع عبر مجلته العُروة الوُثقى التي أصدرها وتلميذه محمد عبد في باريس1884.

ولكن تأثير المجلة كان كبيرا لدرجة أنها ألهمت أجيالا لاحقة وحركها ما فاضت به من أفكار وقد كان للأفغاني كذلك تأثيرا كبيرا على تلامذته مثل محمد عبده الذي اثر بدوره في جيل كامل من المفكرين والمثقفين في مصر وبلاد الشام ,وساهم في إصلاح مؤسسات التعليم مثل الأزهر ومؤسسات الدولة مثل المحاكم وانتشر هذا التأثير عبر محمد رشيد رضى ومجلته(المنار)التي بلغ تأثيرها اقصى العالم الاسلامي من المغرب الى اندونيسيا .[1]

المطلب الثالث :نماذج عن التغير السياسي لدى الحركات الإسلامية

حركة الاخوان المسلمين :

[1] المرجع السابق ، ص22

لقد أنتج الفتح الإسلامي لمصر ثقافة قائمة على نموالاتجاه الإسلامي والثقافة الإسلامية، وتوجيهها لتصرفات الأفراد والجماعات في مصر ،واعتبارها المحرك الرئيسي لقراراتهم، وهو الأمر الذي استمر حتى مجيء الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، وظهر خلال تلك الفترة عدد من المفكرين الذين دعوا الى التجديد الديني وتحكيم العقل وإصلاح المؤسسات الدينية كالأزهر والأوقاف والمحاكم وإعادة النظر في عرض المذاهب الإسلامية ، وكان من ابرز هؤلاء المفكرين في مصر محمد عبده إلا أنهم اصطدموا بالمؤسسات الدينية كالأزهر واعتبروا ما يطرحه دعاة الحداثة هو مؤامرة غربية على الدين الإسلامي، وانعكس هذا الصراع حول شكل الحكم الذي يجب ان يسود في مصر، ويشير عبد العاطي محمد احمد 1995 إلىأن اهتزاز القيم الروحية بسبب تزايد الاتجاه العلماني في الفكر المصري الحديث قاد الى ظهور حركة الإخوان المسلمين في عام 1928 .[1]

ضف لذلك الأوضاع الاجتماعية المنقسمة بين الإقطاعيين والفلاحين ،حيث يعتبر هؤلاء الفلاحون التربة الخصبة لنشر الفكر الإسلاميلتمسكهم بالقيم الاجتماعية والدينيةوالتقليدية مجتمعا مثاليا ، ويقول الدكتور يوسف القرضاوي فأما الدعوة فقد كانت حاجة ماسة بل كانت ضرورة ملحة أن تقوم في الأمة وفي مصر خاصة ،دعوة جديدة تبني ماهدمه الاستعمار وتشيد ما أفسده الحاكم وقد عبر البناء عن المنحى الذي ينوي اتخاذه في حياته العلمية، مشيرا الى ان ابتعاد الشعب المصري عن أهدافإيمانه هو نتيجة العوامل والمراحل السياسية التي تمر بها وانعكاساتها الاجتماعية و لتأثير الحضارة والفلسفة الغربية ،ومن ثم كتب عن ضرورة التغير و بالأخص في فئة الشباب ولقد ساهمت شخصية البناء في تأصيل الدور المحوري للمرشد العام في قرارات الجماعة وتوجهاتها ، ففكر الإخوان يتميز بثلاث خصائص وهي الشمولية والإسلام كمنهج و العمومية .

[1]–رائد محمد عبد الفتاح دبعي، **مرجع سبق ذكره**، ص46

ويقول البناء فنحن نعلم تماما ماذا نريد ونعرف الوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة نريد أولا الرجل المسلم ونريد بعد ذلك البيت المسلم ونريد بعد ذلك الشعب المسلم ونريد بعد ذلك الحكومة المسلمة ونريد بعد ذلك أن ينضم إلينا كل جزء من وطننا الإسلامي .[1]

يؤمن البناء بثالوث التغير ، حيث صناعة التغير في المجتمع هي عملية تكاملية ووسيلة متكاملة الحلقات بحاجة الى ثلاث عوامل لابد من توفرها وبنائها لإحداث التغيير وهي :

-البدء بإعداد الفرد المسلم باعتباره وسيلة التغير ومحورها

-إعداد الجماهير القادرة على صناعة التغير

-وجود القيادة الرسمية التي تشرع في التغير

ولقد كانت بداية التحول نحو الممارسة السياسية المباشرة للإخوان المسلمين منذ الثمانينات ، حيث بدأت بخوض تجربة الانتخابات البرلمانية وشاركت بفاعلية في الانتخابات النقابية بجانب دورهم المتواصل منذ السبعينات تعد مؤثرا واضحا على حجم التطور والانفتاح الديمقراطي الذي شهد ابرز فصائل الاسلام السياسي على امتداد الوطن العربي [2]

أما فيما يخص تجربة التغير السياسي في تركيا من وجهة الحركات الإسلامية،فالمعروف أن تركيا شهدت تحولا فكريا ملحوظا وذلك عبر محطات تاريخية ، فبعد الوجود العثماني الذي ساهم في تجزر الفكر الإسلاميأو الصوفي بصفة أدق،ثم بعد سقوط الخلافة العثمانية ومنه توجه الدولة إلى النهج العلماني ،مع إبعاد الدين عن الدولة والمجتمع وتهميشه، ولكن عاد الإسلاملصيغة السياسية من خلال نجم الدين اربكان في أواسط سبعينيات القرن الماضي ،الذي قاد عددا من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي منها حزب النظام الوطني 1970 الذي حظر ،ثم حزب الرفاه الذي تم بجهود شبابه لتأسيس حزب العدالة والتنمية ،فبعد وصوله للحكم عمل على إحداثتغير على الصعيد الداخلي والخارجي فداخليا فقد رفض سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق او الجنس او

[1] رائد محمد عبد الفتاح دبعي**مرجع سبق ذكره**، ,ص103

[2] فتحي السيد احمد ، **حركات الاسلام السياسي قضية الديمقراطية**، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2016 ،ص111

المذهب ،وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون ،الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا,[1]وكل ذلك من خلال الأهداف التالية:

-تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد

-ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي

-تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب

-تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية.

[1] اميرة ,طاهر .فاطمة الزهراء,عماري،**دور حركات الاسلام السياسي في التغيير السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا** ، مذكرة ماستر في العلومالسياسية,كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة ،الجزائر2016ص64

الفصل الثاني

التغير السياسي من منظور حركة مجتمع السلم

المبحث الأول :حركة مجتمع السلم

لقد عرفت الجزائر وجود لمختلف التيارات السياسية منذ الاستعمار حيث مثل كل توجه سياسي المنطلقات العامة له ومن بين هذه التيارات نجد التيار الاسلامي متمثلا في حركة مجتمع السلم .

المطلب الأول: تعريف حركة مجتمع السلم

حركة مجتمع السلم حزب إسلامي جزائري يتبنى الأفكار الإسلامية الوسطية، تأسس في مطلع تسعينات القرن العشرون وتعرف نفسها بأنها حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة تعتمد منهجا تغيريا سلميا وسطيا معتدلا ،يستهدف بناء الفرد والأسرة والمجتمع ،وتشارك في العملية السياسية من أجل استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ،ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية من خلال التداول السلمي للسلطة بالوسائل الديمقراطيةحيث أن الخصائص العامة للحركة مستمدة من الاسلام حسب مفهوم الحركة هي الشمولية ،الوسطية،الواقعية ،المرونة ,الوضوح .

فشمولية تعني أنه يحوي مبادئ وتصورات فكرية شاملة للحياة بكل مجالاتها ومستوياتها تتحدد من خلالها الخطوط والمعالم الكبرى، التي ترسم الحدود وتوضح الغايات وتبين المنطلقات ، أما الممارسة والتطبيق فإن مجالها مفتوح للاجتهاد والابتكار و الإبداع .[1]

فالحركة هي حزبا إسلاميا عصريا متوازيا ومتكاملا ضمن إطار الوسطية والاعتدال، تتمسك بأصالته وتمد يدها الى كل سبب من أسباب التقدم والتحضر ،وتتكيف مع التحولات دون الذوبان في محلول العولمة.[2]

[1] –محمد سليمانيمشاركة **الحركة الإسلامية في السلطة**، ،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة وهران الجزائر ،2013،ص85

[2] –مختار جعيجع،**استراتجية التنظيمات الإسلاميةوأنشطة الشباب السياسية**،،رسالةدكتوراه،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر ،الجزائر،2012’ص313

هي حركة تغيرية تصلح ما أفسدهاالآخرين وتجمع بين الدعوة والسياسة، وتعمل من اجال تحقيق المصلحة الوطنية بين الجزائريين،وتضيف إلىسياستها البعد الوطني والبعد الديمقراطي في صورة توثيقية دون تناقض او تلفيق او تزيف.[1]

ويقول الرئيس السابق للحركة ابو جرة سلطاني إن شغلنا الشاغل اليوم هو أن يفهم الناس جميعا ان حمس ليست مجرد حزب إسلامي بالمعنى الفقهي ،وهي ليست حزبا ديمقراطيا، كما إنها ليست حزبا وطنيا بالمعنى القومي ، ولكنها حركة مجتمع تريد ان تصل بالمجتمع الجزائري وبالمحيط الإقليميإلىأفاق واعدة ،تمكن مستقبلا لنموذج جديد يجمع بين الأصالة والمعاصرة .[2]

[1] مختار جعيجع**مرجع سابق**،ص313

[2] المرجع نفسه. ص314

المطلب الثاني : نشأة حركة مجتمع السلم

مع ظهور الحركة الاصلاحية في المشرق العربي و انتقالها الى الجزائر على يد مجموعة من الشخصيات أمثال الشيخ صالح بن مهنا (1854–1917) والشيخ عبد القادر المجاوي (1848–1914)والشيخ مولود بن الموهوب (1866–1939) والشيخ عبد الحليم بن سماية (1886–1933) وغيرهم من يرجع لهم الفضل في نقل الافكار الاصلاحية وأفكار النهضة الى الجزائر ، [1]

ومع مساهمة العديد من العوامل في بروز ونشأة حركة مجتمع السلم كحزب سياسي اسلامي وكأحد اهم الحركات الاسلامية في الوطن العربي ومن بين هذه العوامل نجد:

الانتماء العربي والإسلامي للدولة الجزائرية كان له دور كبير في رسم طريق سير الدولة،إلى درجة لا يمكن فصل بين الإسلام كدين عن الحياة العامة للدولة حتى وان لم يكن بصورة مشددة،فما قام به الاستعمار من محاربة الهوية الإسلامية ومقومات الدين هو الا دليل على تأصل الشعب الجزائري المسلم وفيما يخص التوجه السياسي فكان له وجود في الحقبة الاستعمارية وبعدها .

كما كانللعلاقات الجزائرية المصرية دور كبير في بلورة التوجه السياسي الإسلامي، حيث انه بعد الاستقلال ونظرا للنقص الفادح في الأساتذة والمدرسين تم الاستعانة بفئة مميزة منالأساتذة المصريين نظرا لدورهم الفعال في مصر، حيث التحقوا بالمدارس الجزائرية من اجل ممارسة وظيفة التدريس وفي نفس الوقت عملوا على بناء وبلورة فكر سياسي إسلامي ،ما جعلالجزائرييناصحاب الخلفية الإسلاميةيتأثروابأفكار حسن البنا وتبنيهم لها وعملهم على نشرها ،أمثالالشيخ محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني وهما من سيقودان جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، وكل هذا التأثيروالتوزيع كان سريا قرابه 13 سنة من 1963الى 1975.[2]حيث كان التيار الإسلامي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات يتصاعد بشكل

[1]خديجة معمر .**التغيير السياسي لدى الاحزاب الاسلامية في الجزائر ،حركة محتمع السلم وحركة النهضة نموذجا** ،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران ،الجزائر 2013ص7

[2]محمد سليماني، **مرجع سبق ذكره**، ،ص74

لافت في العالم العربي وبدا ينتقل من كونه ظاهرة دعوية الى ظاهرة سياسية،[1]وحسب تصريحات محمد بوسليماني أن نشاط الحركة كان يرتكز على الجانب التربوي والتعليم التأسيسي السري واتت آكلها، حيث نقلت المجتمع الجزائري الى مرحلة الوعي بشموليه العقيدة ،و التي تعتبر الحكم بما انزل الله عن أصول العقيدة لا من فرعا منالإحكام، وكانت أول البوادر للتدخل في نظام الحكم للحركة هو معارضة التوجه الاشتراكي وتعتبر معارضة ميثاق 1976 البروز الواضح للمعارضة الصريحة للنظام.

حيث الهمت الحركة الشعب للخروج على النظام والمطالبة بتطبيق الإسلام شريعة ومنهاجاً، هذا بعد ان كشفت الحركة عن هذا النظام ونقد مواطن الانحراف فيه ،انتهت هذه الفترة بسجن الشيخ محفوظ نحناح 15 سنة والبقية سنة واحدة أمثال محمد بوسليماني. كمامثل تجمع الجامعة المركزية سنة 1982 منعطف حاسم في علاقة الحركة بالنظام السياسي،وما ميزه هو غياب عنصرين بارزين وهما محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني رغم خروجهما من السجن في سنة1981 وذلك من اجل إبقاء عناصر خارج السجن في حالة القبض على المحتجين[2].

فحركة مجتمع السلم هي امتداد لجماعة الموحدين التي كانت تعمل في سرية لفترة 20سنة ،حيث كان أول إطار قانوني للحركة تحت راية جمعية الإرشادوالإصلاح التي تأسست في 12 نوفمبر 1988 لتتحول الى حزب سياسي منذ مارس 1991 وانتخب الشيخ محفوظ نحناح أول رئيس لها في 30ماي 1991.

حيث استند الحزب على مرجعية الإسلام ومنهج الإخوان المسلمين العالمي كما اعتمد المرحلية والموضوعية والواقعية في منهج عملي ،كما ترفض العنف وتدعوا الى التسامح، وتعمل من اجل تجسيد الديمقراطية ،والتداول على السلطة والمحافظة على القيم الثقافية

[1] عبد الرزاق مقر، **قبل الحراك عن التيه الحكومي وفي البدائل المنشودة** القبة ،الجزائر: ،دار الخلدونية ، ،202،ص50

[2]محمد سليماني،**مرجع سبق ذكره**، ص75

الإسلامية والهوية الوطنية، وبمقتضى دستور 28 نوفمبر 1996 وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادرة في 6 مارس 1997 تغيير اسم الحركة ليصبح حركة مجتمع السلم المختصر باسم "حمس" كما ألغيت أي إشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في برنامجها الجديد الذي وضع يعد صدور القانون العضوي لتعويض بيان نوفمبر 1954 وجمعية العلماء المسلمين ,(الإسلام، العروبة ،الوطنية).[1]

[1] عمراني كربوسة،**الحركة الإسلامية في الجزائر** ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،الجزائر ، 2005ص76

المطلب الثالث : تجارب سابقة لحركة حمس في التغير السياسي

إن النظام الجزائري وما يميزه عبر عن إخفاقه في تحقيق التنمية، وذلك بسبب الرداءة في التسيير و انتشار الفساد ، حيث اصطحب المعاناة في جميع نواحي الحياة ، وهذا لم يرق للشعب الذي أضحى يسعى للأفضل ،وأصبح النظام يبحث عن الاستقرار ، مما اضطره الى تقديم تنازلات ومبادرات للخروج من المأزق ، وحسب مذكرة رئيس الجمهورية سنة 2011التي كانت مهادنة من حيث الشكل ،وتحمل أمل تجسيد الإصلاحات.

حيث كان مضمونها يشمل الأفكار الإصلاحية التي تكافح من اجلها الحركة منذ سنوات، بداية بالإصلاح القانوني المتمثل في تغيير الدستور، خصوصا بعض البنود السلبية، مثل تمديد العهدة الرئاسية لأكثر من مرتين ، مع رفض منطق الأغلبية في اعتماد التشريعات الإصلاحية والاعتماد على الاستفتاء الشعبي بدل التعديل الجزئي الذي يصادق عليه البرلمان ، ومنه التحول الى النظام البرلماني وتشكيل الحكومة وفق الإرادة الشعبية ،مع إصلاح قانون الأحزاب والجمعيات ، والحد من التجوال السياسي الذي أصبح ظاهرة متفشية ، وماهي إلا دليل على تفشي المال السياسي الذي ساهم فيها، إضافة الى اقتراح آليات قانونية لغلق منافذ التزوير كالكتلة الناخبة و شفافية الاقتراع وجمع الحواصل مع اختيار المؤطرين، وضمان حضور ممثلي الأحزاب والمرشحين في الرقابة على كل المستويات ، مع سن قانون تغليظ وتشديد عقوبة جريمة التزوير ، و عدم سقوطها بالتقادم بالإضافة إلى الكثير من مقترحات الإصلاح في العديد من الجوانب ، وما كان متوقعا تحقق وفشلت الإصلاحات وأعلنت الحركة عن ذلك فاعتبرت أن الإصلاحات أفرغت من محتواها.[1]

ومنه يمكن القول ان لحركة حمس عدة مبادرات للتغيير السياسي، خصوصا في العشرينية السابقة ،انطلاقا من مبادرة "ميثاق الإصلاح السياسي" بعد المؤتمر الخامس لها سنة

[1]عبد المجيد ،مقري ،**مبادرات حل الأزمات 1990-2019 السياقات –الفواعل –النصوص**, القبة، الجزائر: دار الخلدونية , 2020، ص55

2013م، هذا الميثاق هو عبارة عن مبادرة استشارية تنتهي بالاتفاق على مرشح واحد للانتخابات الرئاسية بين الموافقين على الميثاق ويتعهد هذا المرشح في حالة نجاحه بتنفيذ بنود الميثاق كلها .[1]ثم المشاركة في مبادرة "الانتقال الديمقراطي" للمعارضة مجتمعة سنة 2014م، الذي يركز على بيان اول نوفمبر 1954كاطار مرجعي للدولة الجزائرية مع احترام المكونات الاساسية لهويتها و قيمتها.[2]

ثم بدأت تطرح مبادرة "التوافق الوطني" ابتداءً من الجامعة الصيفية سنة 2016م، بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 2017م، وعبّرت صراحة على استعدادها للمشاركة في حكومةٍ توافقيةٍ إذا توفّرت ثلاثة شروط فيها، وهي :انتخاباتٌ تشريعية ذات مصداقية، وكتلةٌ برلمانية محترمة، ورؤيةٌ سياسية واقتصادية توافقية، ونظرًا لما تعرّضت له تلك الانتخابات من التزوير الفاضح، فقد تعذّر تجسيد تلك الرؤية، ومع ذلك لم تتوقف الحركة عن ممارسة سلوكها التوافقي، فعرضت مرّة أخرى خطوطًا عريضةً لمبادرة "التوافق الوطني"، وأجرت سلسلةًمن اللقاءات والمشاورات قبيل المؤتمر السابع للحركة في ماي 2018م، ومراعاةً لهذا الاستحقاق التنظيمي وعدم إلزام أيّ قيادةٍ جديدةٍ بها فقد كانت ملزمةً أخلاقيًّا بعدم الإعلان عن تلك اللقاءات والمشاورات، وبعد المؤتمر – مباشرةً – باشرت الإعلان الرّسمي عن هذه المبادرة بطاقمها القيادي الجديد.

[1] **المرجع نفسه**،،ص 62

[2] **المرجع نفسه**، ،ص104

المبحث الثاني :قراءة في مبادرة التوافق الوطني لحركة مجتمع السلم

بعد تتبع مسار حركة مجتمع السلم في الجزائر نجذ لها تاريخ سياسي حافل حيث عملت على ان تكون شريك فاعل في الحياة السياسية الجزائرية وما تنوع وتعدد المبادرات السياسية الا معيار لذلك .

المطلب الأول : أسباب مبادرة التوافق الوطني

ساهمت العديد من الاسباب والعوامل التي دفعت حركة مجتمع السلم الى تبني التغيير السياسي من منظور مباردة التوافق الوطني التي اطلقتها في اواخر سنة 2018، حيث تختلف هاته الاسباب من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية:

فمنالجانب الاقتصادي حسب وثيقة التوافق الوطن ان النظام السياسي الجزائري اصبح عاجزا عن تحقق التنمية الاقتصادية وتطوير البلاد بما يحقق الرفاه والازدهار ، رغم الاموال الضخمة التي تم انفاقها والوقت الطويل الذي استغرقته برامج الحكومات المتتالية، اضافة الى ذلك الاعتماد الكلي على المحروقات التي تعتبر الركيزة الاساسية في الاقتصاد الجزائري بنسبة 95%وعدم القدرة على يناء اقتصاد متنوع وعدم بناء الحد الكافي من المؤسسات الاقتصادية المنتجة للثروة في المجال الصناعي والفلاحي وقطاع الخدمات، ضعف النمو الاقتصادي الذي لم يصل الى 04%في احسن الاحوال رغم التوسع اللامحدود في الانفاق لسنوات طويلة ، اضافة الى غلاء المعيشة وارتفاع نسبة التضخم 505% سنة 2018 ، 4.5% سنة 2019، تراجع احتياطات الصرف من سنة الى سنة ، اضافة الى غياب الرؤية والتناقض والتخبط في تسير الملف الاقتصادي .

أما من الناحية الاجتماعيةفالنظام دائما كان يسعى لشراء السلم الاجتماعي ،وتهدئة الجبهة الاجتماعية بالدعم والتكفل الحكومي الكامل ومنه نشر ثقافة الاتكال للمواطن على الدولة.[1]

[1]عبد المجيد مقري مرجع سابق ص186

إضافة إلى تهميش منظمات المجتمع المدني المفيدة والفاعلة و الأحزاب المناضلة، التي لها القدرة على التعبئة و الاتصال الجماهيري ،وتتميز بامتصاص الصدمات وتأطير التوترات الاجتماعية ،دون إن ننسى تلاشي الثقة بين المواطن والنظام ومنه تراجع الشعور بالمواطنة وذلك لاستفحال ظاهرة التزوير في جميع الاستحقاقات السياسية .[1]

أما سياسيا: حالة الغموض والريب والترقب ،مع عدم قدرة الطبقة السياسية في مجملها على رسم معالم عادية وثابتة وشفافة ومستقرة في التنافس السياسي ،رغم طول فترة الانفتاح السياسي.

إضافة الى غياب الثقة بين الفاعلين السياسيين، وفي مختلف القطاعات وبين الشعب والطبقة السياسية ،والعزوف الانتخابي و انتشار ظاهرة المال السياسي وتراجع قيمة الفعل السياسي ،وهيبة وفاعلية المؤسسات المنتخبة ،بسبب استفحال وديمومة التزوير الانتخابي المعترف به لدى الجميع وخروج التنافس السياسي عن الدوائر والقواعد السياسية .

ضعف مختلف المؤسسات المدنية للدولة الجزائرية ،واهتزاز مصداقية وقلة فاعليتها وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمات بسبب التوسع في التولية، بعيدا عن المعايير المهنية والاعتماد على الجهوية والمحسوبية والولاء الشخصي .[2]

انتشار وتعميم الفساد وتحويله الى حالة دولية .

دون نسيان الصراع الظاهر بين عدة أطراف في الدولة اما بصفة رسمية او شكلية و أطرافه هم الأحزاب السياسية والجيش .FCE

توفر المحيط الخارجي للجزائر ومحاولة استدراج النظام حسب اهواء الفاعلين في هذا .

المطلب الثاني : التغيير السياسي من منظور مبادرة التوافق الوطني

اعتمادا على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر خلال السنوات الماضية ، وضعت حركة مجتمع السلم خارطة للتغيير السياسي وفق مبادرتها التي اطلقتها بعنوان التوافق الوطني ، فالتغيير السياسي من منظور حركة مجتمع السلم يكون من

[1] وثيقة مبادرة التوافق الوطني لحركة حماس، 2018،ص7

[2] عبد المجيد ، مقري مبادرات حل الازمات 1990-2019 السياقات –الفواعل –النصوص,دار الخلدونية ,القبة، الجزائر ، 2020 ،ص188

خلال الحوار والتوافق بغرض تحقيق انتقال اقتصادي وسياسي امن يكون في مصلحة البلد وفي مصلحة الجميع ، وهذا ما يحتاج الى رؤية اقتصادية شاملة والتحلي بعناصر الحكم الراشد، اضافة الى استقرار اجتماعي دائم، فالمرحلة القادمة في نظر حركة مجتمع السلم تحتاج الى توافق وطني ، من خلال الاتفاق على رؤية وعناصر الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والتحمل المشترك للمسؤولية في تطبيق الرؤية والاصلاحات ضمن عهدة كاملة ، بالنصوص الدستورية والمؤسسات الحالية، وبعد مرحلة التوافق تتم مواصلة مسيرة الرقي والتطور الاقتصادي ضمن التنافس السياسي الامن والمثمر وعلى اسس ديمقراطية تحقق الرضا وتجسد الثقة في اطار دولة العدل والقانون وضمان الحريات وفي ظل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[1]. ويكون ذلك وفق الاطر والاليات التالية :

-وجود مرشح توافقي لرئاسة الجمهورية 2019الذي يقود التوافق الوطني بعد نجاحه

-رئيس الحكومة التوافقي الذي يجسد الرؤية الاقتصادية والإصلاحات السياسية المتوافق على أولويتها

-تشكيل حكومة توافقية التمثيل تجمع بين الكفاءة والخبرة والرمزية السياسية .

-قيام البرلمان بمرافقة الإصلاحاتالاقتصادية وتشريع الإصلاحات السياسية وعلى رأسها الهيئة الوطنية المستقلة لتنظيم للانتخابات.

-تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية تكون تحت إشراف الهيئة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات .

-قيام الأحزاب والمنظمات بالترويج للتوافق الوطني، وحماية قرارات الحكومة التوافقية شعبيا، وشرح فوائده المستقبليةوأثاره الايجابية على معيشة المواطنين، رغم الصعوبات الموضوعية المؤقتة والتوعية بالقدرات الكبرى التي تملكها الجزائر خارج المحروقات، والتبشير بإمكانية الوصول إلى تحقيق الأحلام في الرقي والازدهار والعيش الكريم

[1]- حركة مجتمع السلم، **مبادرة التوافق الوطني**، الجزائر: د.د.ن، سبتمبر 2018، ص.09.

-مواصلة حماية التوافق الوطني إلي غاية العهدة الرئاسية مهما كانت نتيجة الانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2022.

تقييم برنامج التوافق الوطني عند نهاية العهدة الرئاسية والاتفاق على الآفاق المستقبلية بعده بما يثمنه ويحفظ ثماره.[1]

المطلب الثالث : تقيم مبادرة التوافق الوطني

لقد كان لحركة مجتمع السلم العديد من المبادرات كلها تدعو الى الانتقال الديمقراطي والتداول على السلطة، مع احترام حرية الشعب ،وما مبادرة التوافق الوطني الا واحدة منهم ،

[1]عبد المجيد مقري ،مبادرات حل الازمات 1990-2019 السياقات –الفواعل –النصوص,دار الخلدونية ,القبة,الجزائر,2020,ص193

تزامن اطلاقها مع المرحلة المبهمة للنظام الجزائري ،لا نحن في ديمقراطية تامة نابعة عن ارادة الشعب ، ولا استحواذ على مؤسسات الدولة في غياب المواطن الواعي وهذا نابع لأسباب جوهرية تعود للخوف من تكرار العشرية السوداء من جهة و لشراء السلم الاجتماعي من جهة اخري، وهذا ما ساهم في بقاء الحكم لمدة عشرون سنة في يد سلطة واحدة ، لذا كانت اول نقطة نادت بها مبادرة التوافق الوطني هي وجود مرشح توافقيلانه مرشح اجماع يمكن معه تحقيق طموحات الكل دون منح امتيازات لا لأحزاب او شخصيات دون غيرهمحتى من يقود التوافق الوطني، فحركة مجتمع السلم تدرك ان العدد الهائل من الاحزاب و الشخصيات الوطنية مع اختلاف التوجهات كان اكبر مساهم في الوضع الحالي، لذلك كانت نقطة وجود مرشح توافقي يؤمن بالتوافق الوطني ويقود الى الاحسن واخراج الدولة من الوضع المتأزم ويعطي امل لتحسين الاوضاع المستقبلية ، لان المرشح التوافقي دوره ينعكس على المدى البعيد اكثر من القريب ،لأنه يجسد مبادئ طموحات الشعب الجزائري .و من اجل تقوية دور المرشح التوافقي وجب وجود رئيس حكومة توافقي مع حكومة ذات كفاءات وخبرة ،وذلك ليستطيع المرشح التوافقي الاعتماد على الجهاز التنفيذي الذي يحقق طموحات الجميع ،كل هذا يتطلب قيام البرلمان بمراقبة الاصلاحات من جميع النواحي .

اما فيما يخص المرافقة الدستورية للبرلمان فهي اكيدة من اجل الوضع القانوني ،ومن اجل تشريع قوانين اصلاحية تأسس لمرحلة جديدة ،ومن اجل وضع اسس الشفافية والنزاهة للانتخابات هو تشريع الهيئة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات،وهو مطلب تم الدعوة اليه من قبل في العديد من المحطات السياسية في الجزائر .ثم بعدها الاعلان عن اعادة انتخاب المجالس وتحت اشراف اللجنة .كل هذا وجب ان يكون بمباركة ومساهمة الاحزاب السياسية بمختلف مشاربها مع الترويج لفكرة مبادرة التوافق لتقريبها لآراء المواطنين وحماية قرارات الحكومة التوافقية، وتوضيح وتدعيم افكار التوافق وما ينجر عنه على المدى القصير والبعيد ،اي النتائج القريبة والبعيدة لآنه مخرج مضمون للجميع، دولة واحزاب وشعب دون

اغفال النظر ان التضحيات والتنازلات مطلوبة من الجميع منذ البداية حتى يتم الخروج الى تحول ديمقراطي ، وذاك بعد نهاية عهدة الرئيس الذي هو مرشح توافقي مع تنظيم كل الاستحقاقات تحت انظار اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات وختاما لابد من تقيم هذه المبادرة من اجل دراسة مستقبلية .

لكن للأسف المبادرة بقت حبر على ورق الا بند واحد اخذ بعين الاعتبار، فلأمور التوافقية تتطلب ارضية خصبة ومحيط محدود متحكم فيه ،و وضع مشترك للجميع وكل هذا نكاد نقول انه منعدم في الجزائر، فالجزائر قارة رغم تعداد سكانها الضئيل مقارنة بالمساحة ، كذلك الوضع ليس مشترك شكليا لان الكثير كان مستفيد من الوضع السياسي والاقتصادي وكذا الاجتماعي في الجزائر اما التمثيل السياسي في الجزائر بعد التعددية الحزبية كبير مما يعتبر اول عائق لإحداث فكرة توافقية ، فمثالا الاحزاب الاسلامية رغم انها تحمل نفس التوجه الا انها تدل على اختلاف افكار الاشخاص لا اختلاف التوجه ، فلو كان هناك اتفاق احزاب اسلامية واحزاب بتوجهات متشابهة لتشكلت تحالفات مذهبية تساهم في تقريب وجهات النظر رغم الوضع المبهم للنظام في تلك المرحلة .

اضافة الى تعنت النظام السياسي القائم وسعييه الى سياسة فرض الامر الواقع ، فالمبادرة التي نادت بها الحركة لم تخدم مصالح النظام السياسي القائم والنخبة السياسية الحاكمة والماسكة بزمام الامور، فهي ترى في مبادرة التغيير السياسي من منظور التوافق الوطني اضرار بصالحها والامتيازات التي بأيديها، فهي تسعى للحفاظ على السلطة بكل السبل والاليات ، لذلك ساهمت النخبة السياسية الحاكمة في ظل نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في تعطيل وافشال المبادرة بكل مكوناتها .

فمبادرة التوافق هي مبادرةٌ كغيرها من المبادرات الكثيرة السابقة، نجاحها مرتبطٌ بتوفر الإرادة السياسية المجتمعة بين المعنيين بها، وهي ليست مرتبطةً بإرادت حركة مجتمع السلم فقط، فهم جادّون وصادقون ومصرّون على نجاحها، ويكفيهم فيها: تقديم الأسباب والقيام

بالواجب وتبرئة الذّمة وإقامة الحجة، وهي ستدخل في رصيد التجربة السياسية، وتراكمية مسار المبادرات، ومحاولات الإصلاح في البلاد، وهي لا تخلو من تحقيق العديد من الأهداف

الخـــاتـــمة :

نستنتج من الدراسة التي بين ايدينا إن الحديث عن التغيير السياسي كظاهرة اجتماعية تعبر عن طموحات شعب يسعى لتحقيق الافضل ،حيث يحدث هذا التغيير تدريجيا ويمر بعدة مراحل،فهو تعبير عن عجز النظام السياسي عن حل الازمات ،والسبب الرئيسي لحدوث عملية التغير السياسي ومن ثم انتقاله من حال الى حال افضل. وللتغيير السياسينمطين احدهما ثوري ويتمثل في العنف بكل اشكاله ، والاخر تطوري يتمثل في الاصلاح ، حيث أن كلا النمطين يتفق مع الاخر في الهدف ،وهو التغيير نحو الافضل للنظام السياسي ، وبالتالي فالفهم الصحيح لمفهوم التغيير السياسي يستوجب دراسة الياته والاسباب الدافعة لعملية التغير وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى التى انطلقنا منها.

اما العناصر الفاعلة للتغيير فهي متعددة ومن بينها الحركات الاسلامية التي تعبر عن توجه سياسي اسسه العقيدة الاسلامية تسعى للحكم ،ولقد ظهرت بمختلف انواعها وهي ترفض الركود وتسعى دائما لتحقيق الافضل وتحقيق الصالح العام، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي انطلقنا منها والتي مفادها كلحركةسياسيةذاتطابعاسلاميتهتمبالشؤونالسياسيةوتسعىللوصولالىالسلطةتسمىحركاتاسلامية.

فقد سعت حركة مجتمع السلم ،والتي تمثل حزب اسلامي جزائري له امتداد في الحياة السياسية في الجزائر اسسه الدكتور محفوظ نحناح ومحمد ابو سليماني.وظهر فعليا مع التعددية الحزبية ،ومما لا شك فيه ان الازمات تستلزم تظافر الجهود لتحقيق النتائج ،وهو ما حتم على حركة مجتمع السلم ان تبادر لطرح حلول لوضع سياسي متأزم في الجزائر،عبر ما جاءت به من افكار وتوجهات يراد بها تغيير الواقع المعاش وتحقيق المنفعة العامة .

. فلقد كان لهذه الحركة عدة مبادرات ومواثيق سابقة آخرها مبادرة التوافق الوطني التي جاءت بها في صيف 2018 . والتي سعت من خلالها الى احداث التغيير السياسي في الجزائر من خلال النموذج الاصلاحي المبني على التوافق الوطني والحوار بين كل الفاعلين السياسيين في الساحة السياسية الجزائرية وفق رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية تخدم مصالح الجميع دون استثناء.

لكن للأسف هذه المبادرة بقيت حبر على ورق ولم تأخذ بعين الاعتبار نظرا لانعدام ارضية خصبة تليق بحجم ومستوى هذه المبادرة . فمع اختلاف ثقافات الشعب الجزائري أي كل فرد ينظر للمبادرة بمنظوره الخاص أي على حسب توجهات وافكاركل مواطن هذا من جهة،ومن جهة اخرى نجد أن الاحزاب الاسلامية في الجزائر تعاني الانشقاقات والاختلافات فيما بينها، وهذا من شأنه ان يقلل من مصداقية النشاطات و الأفكار التي تقدمها هذه الاحزاب ، وهو ما يثبت خطأ الفرضية الرابعة التي انطلقنا منها وهو ان كل مبادرة تتقدم بها الحركة تلقى القبول والنجاح لكن ما حدث مع مبادرة التوافق الوطني انها رفضت كما رفضت اغلب المبادرات والاقتراحات السياسية التي تقدمت بها الحركة من قبل النظام السياسي السابق باعتبارها مبادرة لا تخدم مصالحه وتوجهاته السياسية.

فمبادرة التوافق الوطني تحمل في طياتها ما يمكن ان يحقق مكسب للوطن لا الاشخاص ،وهو يستلزم وجود فاعلين سياسيين موضوعيين لذا التوافق كان من المفروض ان يكون توجها سياسيا حتى تقتصر العناصر المشاركة في عدد معين من التوجهات . ولكي يُسمع اليك يجب ان تكون تملك قوة اما شعبية او اقتصادية اوعسكرية او سياسية ،فالمفروض حركة مجتمع السلم ان تتوافق مع التيار الاسلامي في الجزائر لتكون في موقع قوة .

–اما الحلول او الاقتراحات الاخرى اغلبها يصب في نطاق واحد هو التوافق، والذي يتعمد على ضمانات وهو ما ولن توفره حركة مجتمع السلم ،اضافة الى التوقيت بالرغم من انه ضروري للظرف لكون هذه التوافق يستلزم مرطون طويل ليحقق نتائج مرجوه منه .

دون ان نغفل لدور البيئة الخارجية في قبول حدوث تغيير سياسي ، خصوصا اذا ما تبناه فكر اسلامي ،وهو ما يعتبر الجانب الخفي في العلاقات الدولية حيث دول العالم الثالث لم تخرج بعد من الوصاية الغربية في تحديد مصيرها رغم شكلية حرية تقرير المصير.

قـائـــمة المــراجــع :

1الكتب :

01- افندي ،عبد الوهاب واخرون . الحركات الاسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي. الامارات العربية المتحدة :مركز الاماراتللدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2002.

02- سعود ، الطاهر . الحركات الاسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية. الجزائر :مركز المسيار للدراسات والبحوث ، 2012.

03- فتحي ،السيد احمد. حركات الاسلام السياسي وقضية الديمقراطية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة ،2016

04- محمد الامير، احمد، و عبد العزيز، محمد و كريم، جبار ،الخاقاني .تجارب حركات الاسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي ،دراسة في التحديات الراهنة و افاق المستقبل. الاردن : جامعة مؤنه ،2019.

05- مقري ، عبد الرزاق. قبل الحراك عن التيه الحكومي وفي البدائل المنشودة .الجزائر :دار الخلدونية ،2020.

02الرسائل الجامعية :

1. جعيجع ،مختار .استراتيجية التنظيمات الإسلامية وأنشطة الشباب السياسية .مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر،2012.

2. الطاهر ،اميرة ، وعماري ، فاطمة الزهراء. دور حركات الاسلام السياسي في التغيير السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا . مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تبسة ،2016 .

3. عرفات جمال رشاد ، اسراء. الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغير السياسي العربي ،دراسة مقارنة ين مصر وتونس والبحرين. رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة ،نابلس ،2017.

4. عبد المؤمن، سي حمدي. إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة ،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة المسيلة ،2019.

5. عبد الله ،ممدوح مبارك الرعود .دور شبكات التواصل الاجتماعي فقي التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الاردنيين .رسالة ماجستير في الاعلام ،كلية الاعلام ،جامعة الشرق الاوسط ،2012.

6. محمد ، زتوني. الحركة الاسلامية ومسالة التعددية في الجزائر دراسة حالة حركة مجتمع السلم 1989-2010.مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر ،2011.

7. محمد ،سليماني .مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية. مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران ،2013.

8. محمد عبد الفتاح ،رائد . أساليب التغير لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة الإخوان المسلمين في مصر نموذجا. مذكرة ماجستير التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة النجاح الوطنية ،2012.

9. خديجة ،معمر .التغيير السياسي لدى الاحزاب الاسلامية في الجزائر (حركة مجتمع السلم وحركة النهضة نموذجا)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران ،2013.

10. محمود محمد الشوكي ، بلال . التغيير السياسي من منظور حركات الاسلام السياسي . في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة ،نابلس،2007.

11.

المقالات :

1. ادارة البحوث والدرسات ،قراءت نظرية- التغيير السياسي .المفهوم .الابعاد المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتدية,2016 ص3 https://eipes-eg/

2- عبد اللطيف ،بوروبي .المنطلقات الانطلوجية لمفهوم التغيير السياسي تحليل سوسيولوجي ،حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 20،كلية العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة 3،الجزائر،2017.

-3عائشة، حسن .عائشة احمد ،التغير السياسي المعاصر من خلال فقه الأولويات .المجلة الجامعة ،قسم الدراسات الإسلامية ،كلية الأدب الزاوية جامعة الزاويه ليبيا العدد الثامن عشرة2016.

4- ناصر ، سميحة خليف، تعريف التغيير السياسي لغة واصطلاحا ،2019، http//www.mowdo،

الفهرس :

	الموضوعات	الصفحة
مقدمة		2
الفصل الاول	الاطار النظري ولمفاهيمي للتغيير السياسي	12
المبحث الاول	التغيير السياسي	
المطلب الاول	مفهوم التغيير السياسي	12
المطلب الثاني	اسباب التغيير السياسي	17
المطلب الثالث	اساليب التغيير السياسي	19
المبحث الثاني	الحركات الاسلامية	22
المطلب الاول	تعريف الحركات الاسلامية	22
المطلب الثاني	نشأة الحركات الاسلامية	28
المطلب الثالث	نماذج عن التغيير السياسي لدي الحركات الاسلامية	30
الفصل الثاني	التغيير السياسي من منظور حركة مجتمع السلم	33
المبحث الاول	حركة مجتمع السلم	34
المطلب الاول	تعريف حركة مجتمع السلم	34
المطلب الثاني	نشأة حركة مجتمع السلم	36
المطلب الثالث	تجارب سابقة لحركة مجتمع السلم في التغيير السياسي	39
المبحث الثاني	قراءة في مبادرة التوافق الوطني لحركة مجتمع السلم	41
المطلب الاول	اسباب مبادرة التوافق الوطني	43
المطلب الثاني	التغيير السياسي من منظور مبادرة التوافق الوطني	45
المطلب الثالث	تقييم مبادرة التوافق الوطني	45
	الخاتمة	48
	قائمة المراجع	51
	الفهرس	54

الملخص :

إن التغيير يعتبر مطلبا جوهريا في حياة الافراد التي تسعى للأفضل خصوصا عندما يستلزم ذلك في حياة ونمط تفكير وأفكار وأهداف، وإذا ما ارتبط التغير بالسياسة فهو يقوم على مؤشرات ومتطلبات مبينة على القائم بالتغيير وكذا الهدف من التغير.

ففي دراستنا هذه أعتبر أن التغيير هو الانتقال من حال الى حال اخر افضل عموما في جميع مجالات الحياة اما التغير السياسي فهو ما يطرأ على النظام السياسي من تبديل أو تعديل يدل على عدم قدرته على تحقيق مطالب ومتطلبات النظام والشعب ،وبإضافة الشطر الثاني والمتعلق بمنظور الحركات الاسلامية والتي تدل على توجه ديني بحت يقوم على اساسه هذا التغيير فهي تعبر عن أسسها و مبادئها من خلال التغيير فهو غاية لتحقيق التغيير وهدف لإرساء قواعد هذا التوجه ،أما من خلال قراءتنا لمحتوى مبادرة التوافق الوطني لحركة مجتمع السلم فما فهي الا استمرار لتجسيد حضور فكر يسعى لتحقيق لنفسه موقع استراتيجي في الحياة السياسية في النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية :التغيير السياسي ،الحركات الاسلامية ،حركة مجتمع السلم ،مبادرة التوافق الوطني

Abstract :

Change is considered a fundamental requirement in the lives of individuals who strive for the better, especially when this is required in the life, pattern of thinking, ideas and goals, and if the change is linked to politics, it is based on indicators and requirements based on the person in charge of the change as well as the goal of the change.

In our study, I consider that change is the transition from one state to another, which is generally better in all areas of life. As for political change, it is what happens to the political system in terms of change or amendment that indicates its inability to fulfill the demands and requirements of the system and the people, and by adding the second part related to the perspective of Islamic movements. Which indicates a purely religious trend on which this change is based, as it expresses its foundations and principles through change, it is an aim to achieve change and a goal to lay the foundations for this trend, but through our reading of the content of the National Consensus Initiative for the Peace Society Movement,

Key words: political change, Islamic movements, Peace Society Movement, National Accord initiative